المحاضرة الأولي بعنوان

"تأثير الأزمة الاقتصادية على التعليم في الدول النامية وطرق تعامل الدول معها "

تؤمن الدول بأن التعليم هو سلاحها الذي يقودها نحو التفوق والرقي، ولذلك فإن كافة دول العالم المتقدمة تسعى جاهدة لإصلاح نظمها التعليمية بما يضمن لها تحقيق الأهداف والغايات المنشودة، ومواكبة العالم المتقدم والتواصل الفعال معه. ولذلك فإن الدول النامية – هي الأخرى – بدأت منذ إطلالة القرن الحادي والعشرين تخطو خطوات سريعة نحو إصلاح نظامها التعليمى ولكن هذه الخطوات تفتقد المنهجية وتفتقد التنظيم وتفتقد الدعم الشعبي وذلك لكونها خطوات مفككة غير مترابطة أشبه ما تكون بمسكنات تعطي لمريض أوشك على الموت فهي تبقيه على قيد الحياة فترة من الزمن ولكنها حياة خادعة أشبه ما تكون بالموت. وضمن هذه الخطوات الإصلاحية اللجوء للتعليم الخاص حيث أن يتوغل في أعماق النظم التعليمية لهذه الدول، ولكن بدأت سهام النقد توجه إلى هذا النوع من التعليم متهمة إياه بأنه مدمر للأمن الاجتماعي، ومهلك للاستقرار بصفة عامة، وترى أنه تعليم فاشل يهدف لتحقيق الربحية المطلقة ويفتح أبوابه لمن لا طموح لهم في الحياة ويمثل التعليم لديهم آخر الاهتمامات، وفي هذا الفصل نتناول جانبا مهما من جوانب اصلاح النظام التعليمى، كما يتناول قضية التمويل التعليمي ودور القطاع الخاص، وتنوع مصادر تمويل التعليم عالميا، والإصلاح الاقتصادي وعلاقته بالتعليم الخاص، والأهداف العامة لخصخصة التعليم ثم المردود الإيجابي للتعليم الخاص وانعكاساته التعليمية والتنموية، ثم يختتم الفصل بقراءة في المردود الاجتماعي للتعليم الخاص وتمويله والتمويل الحكومي والأهلي للتعليم.

ويخلص الفصل إلى التأكيد على حقيقة مفادها أن الدولة يجب عليها أن تمنح الفرصة للقطاع الخاص، والأهلي لخوض معترك التعليم من باب المشاركة وليس المزاحمة، من باب التواصل والتجاور وليس التنديد والشحناء خصوصا وأن الواقع الحالي يفرض على الدولة هذه المواكبة والمحاورة كأمر واقع لا مفر منه.

كذلك دراسة تمويل التعليم باعتباره قضية الساعة، انطلاقا من الإيمان بأن التعليم هو سلاح الأمة نحو ملاحقة التطورات والمستجدات العالمية المتسارعة والتوافق والتكيف معها تكمن قيمة التعليم، وتبرز قضية تمويله كأحد أهم المداخل المهمة لإصلاحه.

وقضية تمويل التعليم تأخذ الآن أبعادا متعددة بعد ما برزت على الساحة مجموعة من المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية والتي أجمعت كلها على أن تمويل التعليم بوضعه الحالي لا يناسب متطلبات القرن الحادي والعشرين ومستجدات الإصلاح التربوي المأمولة.

وطالما أن الدول لا تملك إستراتيجية متكاملة لتمويل التعليم فإن الباب يتسع لدخول ضيوف جدد – إن جاز التعبير – يمولون التعليم كل حسب غاياته واهتماماته فتتضاعف مشكلات التعليم، وتبرز على الساحة صراعات متنامية بين قطاع حكومي يدعي أنه الأب الشرعي للنظام التعليمي وأنه الأب المسئول عن التمويل وحده ولا أحد غيره.

وهو في حقيقة الأمر لا يستطيع تمويل التعليم تمويلا كافيا، وقطاع خاص راهنت عليه جميع القوى وبدأ يمول التعليم ويؤسس قاعدة تعليمية يبدو في الأفق أنها استهدفت الربحية المطلقة وتضرب الاستقرار التعليمي وقد تدمر مبدأ التعليم وتخلخل نسيج الأمة الثقافي. كما احتاج النظام التعليمي إلى دعم ومساعدات من الخارج، وإذا بالمؤسسات الدولية المتنوعة تبدأ في تقديم الأموال لتمويل التعليم وفق إستراتيجية خاصة بها تستهدف تحقيق غاياتها وأطماعها التي قد لا نعرفها أو ربما نعرفها.

ولقد واجه اقتصاد الدول النامية العديد من الاختلالات الهيكلية، لعل في مقدمتها العجز الكبير في الموازنة العامة، وقد أوضحت الحسابات الختامية، لموازنات هذه الدول الأرقام الفعلية لهذا العجز الذي بلغ مستويات مرتفعة من حجم الناتج القومي وهي نسبة تضع العجز في هذه الدول بين أعلى المستويات المعروفة في العام مما يتطلب ضرورة العمل على علاج هذا الخلل الشديد، ولقد آثر ذلك على التعليم حيث ارتبطت آثار هذه الأزمة على العديد من القطاعات التعليمية ويمكن عرض هذه الآثار على النحو التالي:

أولا: الأزمة الاقتصادية والحاجة إلى إعادة توزيع ميزانية التعليم وفقا لبنودها:

نظرا للأزمة الاقتصادية كان من الضروري إعادة توزيع الإنفاق على التعليم، فقد يتم تخفيض الإنفاق على توفير الأدوات المدرسية والكتب والوسائل وغير ذلك على أن تترك

هذه المجالات لإسهامات أولياء الأمور، كما أنه من الملاحظ انخفاض قدرة الدولة على القيام بواجباتها في إنشاء المدارس وصيانتها، ففي ظل الأزمة الاقتصادية نجد أنه من الضروري استيعاب كل تلميذ يصل إلى سن السادسة، ويتطلب ذلك إنشاء فصول جديدة.

وبرغم الجهد المبذول في سبيل إنشاء المزيد من المدارس والفصول، إلا أنه من المعلوم أن الدول تحتاج إلى مزيد من الفصول غير ما تقوم ببنائه، وذلك لمواجهة الأعداد المتزايدة من السكان وليظل الموقف كما هو بالنسبة لمستوى التعليم أو لكثافة الفصول المقامة عند الحد الأدنى وهذا الأمر يتوقف على قدرة الدول الاقتصادية، وهذا ما يبرر لنا بشكل أو بآخر مماطلة الدولة في إصلاح أحوال المعلمين والكوادر الإدارية العاملة في التعليم، وتراجعها عن الوعود التي سبق وأن وعدت بها.

ثانيا: الأزمة الاقتصادية والحاجة إلى إعادة توزيع الميزانية وفقا للمستوى التعليمي:

يختلف معدل الإنفاق على المستويات التعليمية داخل كل نظام تعليمي وفقا للمستوى الاقتصادي الذي تمر به الدولة، فالمستوى التعليمي الذي يتعرض لضغوط شعبية للالتحاق به قد لا يواجه تخفيضا كبيرا في مخصصاته المالية، ونظرا لزيادة الضغوط الشعبية على التعليم الجامعي فإنه من الملاحظ زيادة تأثر التعليم الابتدائي بالضغوط الاقتصادية عنه في التعليم العالي.

ثالثا: الأزمة الاقتصادية وتخفيض الكلفة الجارية:

تسعى بعض الدول التي تواجه أزمة اقتصادية إلى إجراء تخفيضات في التكلفة الجارية بالنظام التعليمي، ولذا سعت بعض الدول إلى مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تخفض المخصصات الحكومية للدولة والموجهة إلى التعليم منها ما يلي:

١- زيادة المرتبات بنسب تقل عن معدلات التضخم الفعلي.
٢- اعتماد سلم ترقيات ذي درجات صغيرة.

٣- وضع حواجز أمام الكفاءة والترقية.
٤- زيادة توظيف المعلمين الشبان.
٥- زيادة فترة الإعداد قبل الخدمة.
٦- إيجاد أنماط جديدة للتعليم.
٧- زيادة أعداد التلاميذ في الفصل الدراسي.

والمتأمل في الإجراءات الحكومية السابقة يدرك من خلالها التوجه المستقبلي للدولة للتخلي عن تمويل التعليم بشكل جزئي، ومنح الفرصة للاستثمار التعليمي، ودخول القطاع الخاص في التعليم، ومشاركة رجال الأعمال في العملية التعليمية.

إن ترشيد الدولة للإنفاق الحكومي على التعليم والذي يأخذ شكلا من الأشكال السابقة أو أكثر يفسر لنا التخبط الذي يعيشه المعلمون حاليا فيما يخص زيادة أجورهم حيث يكتشفون أنهم أمام وهم كبير، وأنهم ضحية تستهدف تكبيلهم بالتبعات والمسئوليات الجبارة مقابل مجموعة من الوعود الزائفة، وقامت الدولة بالأخذ بسياسة التعيين بالعقد بدلا من التعيين الدائم والحق يقال أن لسياسة الدولة سلبيات وإيجابيات، ومن أبرز الإيجابيات التعيين بالعقد المؤقت، فهذا التعيين يساير الاتجاه العالمي لاستقطاب الكفاءات، ومنحها فرصة التفوق والتميز وإلا كان إنهاء التعاقد هو النتيجة المنطقية لمن يثبت خلاف ذلك.

وحينما نتطرق إلى الفئات المعاونة للمعلمين في العملية التعليمية وهي فئة الإداريين أو أصحاب الوظائف الكتابية والإدارية المعاونة للهيئة التدريسية نجد أن الدولة لم تشر إليهم في زيادة الدخول كأنهم من كوكب آخر، وكأنهم لا علاقة لهم بالعملية التعليمية مما دفعهم إلى إعلان ثورة التحدي والغضب احتجاجا على التمييز الذي تمارسه الدولة في مجال تمويل التعليم وزيادة الأجور.

رابعا: الأزمة الاقتصادية وتحصيل الرسوم التعليمية:

من الوسائل التي تسعى إليها الدول حال تعرضها لأزمات اقتصادية السعي إلى استرداد التكلفة التعليمية من خلال فرض رسوم مدرسية إضافية على بعض أو كل جوانب العملية التعليمية، ورغم أن هذا الإجراء يساعد في توفير الأموال للمزيد من تمويل التعليم إلا أنه قد يكون له الكثير من الآثار السلبية منها انخفاض الطلب على التعليم وبالتالي انخفاض

نسب القيد الإجمالية وقد تهدف دعوة أولياء الأمور إلى التبرع أو زيادة مشاركتهم في تمويل التعليم إلى زيادة جودة التعليم والوصول إلى ترشيد للأداء التعليمي إلا أن ذلك لم يخلو من اعتراضات حيث أن هؤلاء الأغنياء قد قاموا بسداد ضرائبهم قبل ذلك خاصة وأن الضرائب تعتبر من أهم مصادر الدولة في تمويل نظمها التعليمية وهذا يعني أن الأغنياء قاموا بدفع تكلفة تعليم أبنائهم مقدما، ولذا فلا داعي لمطالبتهم مرة أخرى بتحصيل الرسوم على تعليم الأبناء.

واتجاه الدولة نحو تحصيل الرسوم على التعليم يؤدي إلى مجموعة من السلبيات أهمها:

- زيادة أعباء الأسر الفقيرة.
- حرمان عدد كبير من أبناء الأسر الفقيرة من الالتحاق بالتعليم.
- الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص.
- تشجيع التسرب بالمدارس.
- مخالفة القرار أصلا للقيم السياسية والأيدلوجية التي تسود المجتمع وهي قيم تؤمن بضرورة توفير التعليم المجاني منذ الالتحاق بالتعليم وحتى نهايته.
- عملية تحصيل الرسوم في حد ذاتها قد تعني عملية فرض ضرائب إضافية.
- تتبنى بعض الجهات مجموعة من البدائل الأخرى لتجنب فرض الرسوم على التعليم ومن هذه البدائل فرض ضريبة جديدة تصاعدية يوجه عائدها للاستثمارات في التعليم، وستكون هذه الضريبة تصاعدية، وبالتالي لا تمثل عبئا على الفقراء ومحدودي الدخل، كما ظهر بديل آخر يتلخص في فرض ضرائب جديدة على مجموعات من سلع الرفاهية وتوجه حصيلة الضريبة لصالح التعليم، وهذه الجهات تدعم اتخاذ بدائل شبيهة بما سبق قبل التفكير في تحصيل رسوم على التعليم.
- يدعي البعض أن عملية تحصيل الرسوم على التعليم ستؤدي بالضرورة إلى ظهور أنماط مختلفة من التعليم بمستويات جودة متباينة تتناسب مع ما يفرض من رسوم.
- وإجمالا يمكن القول بأن الفئات الأكثر فقرا إذا أتيح لهم الحصول على التعليم سيكون تعليما أقل جودة وأشد تخلفا، وسيكون ذلك بداية لتفجر أوضاع المجتمع الداخلية، مما يستدعي التدخل الفوري والعاجل لتعديل سياسة التمويل الحكومي للتعليم والاهتمام بالفقراء ولمحدودي الدخل كتوجه أخلاقي وديني قبل أن يكون توجها إلزاميا أقرته دساتير الدول،

ولكنه مازال حبرا على ورق، فالواقع ينذر بكوارث يجب أن تحتاط الدولة لمتابعتها ومواجهتها.

خامسا: الأزمة الاقتصادية واللجوء إلى الاعتماد على الإعانات والتبرعات:

اتجهت الدول في الآونة الأخيرة بالسعي لتنويع مصادر تمويل التعليم حيث بدأت تتخلى رويدا رويدا عن التمويل الكلي للتعليم، وذلك عائد إلى عدم قدرتها على تحمل مسئولية تمويل التعليم بشكل فردي، وبالتالي لجأت الدولة إلى الاعتماد على التبرعات والإعانات من خلال مصدرين:

الأول: من خلال الوكالات الدولية المتخصصة والتي من أهمها:

١- البنك الدولي.
٢- بنك التنمية الأسيوي.
٣- برنامج الأمم المتحدة.
٤- صندوق التنمية الأوربي.
٥- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وغير ذلك من المؤسسات المتخصصة في هذا الميدان حيث تقترح هذه الوكالات المساعدات المخصصة لمجال التعليم.

الثاني: يتم عن طريق المساعدات التي تقدم من خلال الاتفاقات الثنائية حيث يتم من خلالها تقديم معظم المساعدات المخصصة للتعليم، والمتتبع للمساعدات الدولية في المجال التعليمي يشاهد أنها قد تكون في صورة مساعدات مباشرة مثل بناء المدارس وتمويل الأجهزة والأدوات المدرسية والنقل والمواصلات المدرسية، وإعداد الكتب والمناهج الدراسية والمواد التعليمية المختلفة إلى غير ذلك.

وقد تكون المساعدات في شكل غير مباشر مثل برامج تأهيل المعلمين وإعادة تدريبهم في أثناء الخدمة، وتطوير المجتمع من خلال برامج محو الأمية، وتمويل الأبحاث العلمية

والتعليمية وغير ذلك، وتتباين الآراء حول التوجه المتعلق بالسعي للحصول على الإعانات والتبرعات بين المؤيدين والمعارضين حيث يدعم المؤيدون وجهة نظرهم بالعناصر التالية:

– التمويل الخارجي يسهم إسهاما مباشرا في إصلاح التعليم والارتقاء به وفق متطلبات الجودة والاعتماد.

– التمويل الخارجي يفتح للتعليم نافذة اتصال على أحداث المستجدات التربية العالمية ويمكنه من الاستفادة من تلك الخبرات.

– يمنح الفرصة للتطوير الدائم للمؤسسات التعليمية وصيانتها وحسن إدارتها.

– يمنح الفرصة لبناء كوادر إدارية قادرة على تحمل المسئولية.

– اجتذاب الكثير من المواهب للعمل بالمشروعات الأجنبية على جوانب قد تكون ذات أهمية للمجتمع.

– يمنح الفرصة لإعداد جيد للمعلمين وفق متطلبات القرن الحادي والعشرين.

وفي حين يدعم المعارضين رأيهم بما يلي:

– توقع ظهور نوع من الرقابة الأجنبية على ميزانية الدول.

– توقع وجود شروط معينة للممول الأجنبي.

وفي قراءة أولية لمعدلات الإنفاق على التعليم ومعدلات زيادة أعداد الطلاب يجدر الإشارة إلى جملة من الملاحظات وهي:

– إن معدل الإنفاق الحالي على التعليم لا يعد مؤشرا على اهتمام الدولة بالتعليم كنظام وكفلسفة تضع الإصلاح قدر اهتمامها بالرواتب والإصلاح الشكلي والوقتي للبيئة المدرسية دون تعمق واع إلى جوهر الإصلاح المنشود.

– القيمة الشرائية للعملات تضع أوجه الإنفاق على التعليم تكاد تكون مقاربة إلى حد ما مع معدل الإنفاق على التعليم منذ ما يقرب من خمسين عاما حيث ينبغي النظر إلى ضخامة معدل الإنفاق في حجمه الطبيعي مقارنة بالموقف الحالي للعملات حديثا وقديما.

– معدلات الإنفاق على التعليم تتسم بأنها الأضعف والأقل وسط الدول المتقدمة وهذا يوضح لنا مدى الحالة السيئة التي يعاني منها هذه النظم برغم إعلان هذه الدول الدائم بتركيزها على التطوير والإصلاح والسعي للارتقاء بالمعلمين وإصلاح أحوالهم اجتماعيا وماديا ومهنيا وأكاديميا.

– زيادة حجم المصروفات الدورية نظرا للحاجة إلى تمويل محلي مناظر للمكون الأجنبي.
– تأثر العاملين بمجال التعليم للشروط الموضوعة من المتابع وافتقاد الثقة بالنفس.
– تراجع الالتزام الديني خصوصا لدى الشباب الذين يقعون تحت تأثير الهجوم الثقافي الشرس للحضارة الغربية.
– شعور الطالب بأزمة الثقة والإحساس بالانهزام الثقافي أمام الآخر مما يؤدي به إلى اعتناق فكر الآخر لأن هذا يعد في حقيقة الأمر هزيمة ثقافية مريرة مؤثرة على مستقبل الأمة وحاضرها.

سادسا: الأزمة الاقتصادية واللجوء إلى استخدام القروض لتمويل التعليم:

يتميز الاستثمار في التعليم بأنه استثمار طويل المدى وعائد التعليم يظهر بصورة مباشرة وأخرى غير مباشرة وهناك محاولات عديدة لحساب العائد من التعليم سواء كان عائدا اقتصاديا أو عائدا اجتماعيا، إلا أنه كان من الضروري الاعتراف بأن الأموال التي تصرف في المجال التعليمي قد يكون من الصعب استردادها أو استرداد أصحابها للأرباح الخاصة بهم بالمقارنة مع الأموال التي تنفق على مصنع من المصانع لذلك فحين نادى البعض بضرورة الاقتراض لتدعيم القطاع التعليمي كان من الضروري ظهور التساؤل الخاص بكيفية سداد القروض على التعليم ومن سيقوم بسدادها، وقد رأى بعض الخبراء أنه يمكن توزيع مثل هذه القروض على الفقراء بإقراضهم نسبا محددة ثم بعد ذلك يقومون بالسداد، أي أن يتم توزيع القروض على الأفراد بدلا من توزيعها على المؤسسات.

ولاشك أن هذا البديل المطروح أمام مخطط التعليم له الكثير من المحاذير التي ينبغي وضعها في الاعتبار حين يفكر المخطط في اللجوء إلى القروض لتدعيم قطاع من قطاعات التعليم.

ولقد بدأت الدول النامية في التوجه إلى الاقتراض من البنك الدولي حيث يمنح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قروضا من شتى الأنواع حيث تتنوع هذه القروض كالتالي:

– قروض تستخدم لاستثمارات قطاعية.
– قروض تمنح لتصحيح البناء التعليمي.
– قروض تمنح لتصحيح الاستثمارات القطاعية.

– قروض تتناول الجوانب السابقة مجتمعة.

وبذلك نصل إلى أن الحديث عن القروض والاتجاه إليها فيما يخص التعليم فى الدول الناميه برغم كل الاعتراضات السابقة إلا أنه يمكن النظر إليه من زاوية أخرى ألا وهي أن تلك القروض التي تمنح للتعليم يمكن الاستفادة منها وفق مجموعة من الاشتراطات والأسس التي يمكن أن تقود التعليم من خلال تلك القروض إلى واقع جيد مساير للمتطلبات العصر وتحديات العولمة وتجلياتها وأهم هذه الضوابط:

– أن تكون هذه القروض محددة الهوية، ومحددة المده الزمنية، ومحددة المقدار.
– أن تكون بنود إنفاقها معلنة بكل شفافية وحيادية وأن تكون في إطار من المحاسبية والمساءلة القانونية والأخلاقية.
– أن تكون تلك القروض بعيدة كل البعد عن المجال السياسي أو الديني أو الثقافي وألا تكون حجر عثرة يدمر الأمة.
– أن تكون هذه القروض موجهة إلى مصارفها المناسبة وأن توظف توظيفا جيدا بعيدا عن الشبهات، وأن يتولى مسئولية إنفاق أموال هذه القروض أناس شرفاء مشهود لهم بالنزاهة والشرف، وإن تتولى الجهات المانحة هي الأخرى سلطة متابعة إنفاق هذه الأموال، وان تكون لها حرية منع إنفاقها في حال وجهت هذه القروض أخرى غير متفق عليها في إطار يحفظ للجهات المانحة سلطتها في متابعة الغايات التي من أجلها منحت القرض، ويحفظ في الوقت نفسه للدولة سلطتها وسيادتها على المؤسسات التعليمية.

سابعا: الأزمة الاقتصادية ومعدلات الاستيعاب والقيد:

تتأثر مستويات المعيشة بالأزمات الاقتصادية وتسوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفئات الأضعف والأفقر من السكان وتبعا لذلك تنخفض مستوياته مشاركتهم في تعليم أبناءهم، وإذا كانت البيانات المتاحة غير موضحة لنسب انخفاض هذه المشاركات إلا أنه من المسلم به أن مؤشر تكافؤ الفرص التعليمية يخفض بشكل واضح لصالح الأغنياء ونقل مستويات العدالة في الالتحاق بالتعليم سواء كان ابتدائيا أم جامعيا، وتتأثر الإناث بهذه العقبات أكثر من الذكور رغم أن هناك تحسنا واضحا في نسب قيد الإناث عن الأعوام السابقة.

ثامنا: الأزمة الاقتصادية وانخفاض جودة التعليم:

من المؤشرات العديدة التي تتبادل جودة التعليم المؤشر الرئيسي الذي استمر استخدامه لفترات طويلة وهو نسبة عدد التلاميذ لكل معلم ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة خاصة في ظل غياب البيانات التي يمكن الاستعانة بها لتوضيح مؤشرات أخرى، ورغم أن الكثير من المدارس قد لا ترى حجم الفصل له علاقة بالنوعية والجودة، إلا أن نسبة أعداد الطلاب لكل معلم مازالت تستخدم كأفضل مؤشر لنوعية التعليم ولاشك أن هناك عقبة فارقة تعطي أفضل النتائج لعدد التلاميذ المناسب للمعلم وقد يكون زيادة العدد مؤشر من مؤشرات ضعف الجودة في حين يكون نقص العدد مؤشر من مؤشرات زيادة الجودة رغم أن هناك من يرى أن النقص يؤدي إلى عدم وجود كفاءة اقتصادية في العمل التعليمي.

وهناك نظرة عامة على أن الكفاءة الداخلية للتعليم الابتدائي تتدنى بشكل واضح في ظل الأزمات الاقتصادية حيث تتزايد أعداد المتسربين والراسبين ويتزايد الاعتماد على مسارات النقل الآلي كما تظهر عدم قدرة النظام التعليمي على استيعاب مزيد من التلاميذ داخله.

تاسعا: الأزمة الاقتصادية وتعدد مشكلات التعليم العام:

انعكست الأزمة الاقتصادية على الأسر مثلما انعكست على التعليم ذاته حيث تزايد دور الأسر في تمويل التعليم من خلال ما يتم إنفاقه على الدروس الخصوصية وما يتفق على الكتب والملازمة كما تزايد دور الأسر في متابعة الإنفاق على التعليم منذ رياض الأطفال وحتى نهاية الحياة التعليمية للأبناء، كلما تزايدت المشكلات التي يواجهها التعليم بدءا من رياض الأطفال وحتى نهاية الدراسة بالتعليم العام، ويمكن مشاهدة العديد من الملاحظات المتعلقة بآثار الأزمة الاقتصادية على مراحل التعليم وفقا لما يلي:

أ) رياض الأطفال:

من الواضح أن الدول الناميه تخلت عن رياض الأطفال ولم تضمها إلى السلم التعليمي وأدى ذلك بدوره إلى اعتماد رياض الأطفال على التمويل الذاتي للأسر وتكبد الأسر لمبالغ طائلة ترهق ميزانيتها الضعيفة أصلا. وذلك بسبب التفاوت الشديد بين رياض الأطفال في القرى والمدن وعدم وجود لوائح وقوانين منظمة لتمويل تلك الرياض من قبل الدولة مما فتح الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص للاستثمار التعليمي في هذه المرحلة المفقودة

من سلم التعليم. وهنا لا نعيب على القطاع الخاص ربحيته وسعيه للربح بقدر ما نلوم الدولة على سلبيتها وعدم اهتمامها بتلك المرحلة المهمة.

ولذلك فإن الدولة مطالبة بما يلي:

- الاعتراف برياض الأطفال كإحدى مراحل السلم التعليمي قبل الجامعي وإصدار اللوائح والقوانين المنظمة لها.
- إخضاع تلك الرياض للإشراف الحكومي وتوحيد المناهج والاستراتيجيات والأهداف التربوية والغايات المنشودة من تلك الرياض الحكومية منها والخاصة.
- عدم منح تراخيص لإنشاء رياض الأطفال إلا لمن يشترط فيهم الخبرة والدراية والقدرة على إدارتها بأسلوب تربوي سليم يحقق الأهداف التربوية والتنموية المرجوة من تلك المرحلة.
- رسم سياسة تربوية بعيدة المدى تهدف إلى إعداد جيد لمعلمي الرياض، وإعداد الكوادر الجامعية المتخصصة للاستفادة منها في إثراء الجهود التربوية الدامعة لها والتي تعتبر الأساس القوي الراسخ لبناء نظام تعليمي ثابت وقوي وراسخ. ثم تنطلق الدولة بعد ذلك لدراسة النظام التعليمي قبل الجامعي والجامعات من خلال ثوابت وأسس راسخة.

ب) التعليم الأساسي:

من الملاحظ أن هناك ارتباطا إيجابيا بين ما يخصص لمرحلة التعليم الأساسي من موارد وبين العناصر الآتية:

- حجم الاستيعاب في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي.
- مدى الالتزام بتعميم التعليم الأساسي.
- حجم الزيادة السكانية.
- الضغوط للالتحاق بالتعليم الأساسي.
- حجم التسرب في مرحلة التعليم الأساسي.
- تخفيض الدراسة بالتعليم الأساسي.

وبالنظر إلى العناصر السابقة ندرك مدى ما يعانيه التعليم الأساسي من أزمات طاحنة على مستوى التعليم فالمؤشرات السابقة كلها متدنية في ظل تزايد رهيب في حجم

الاستيعاب، وزيادة نسب التسرب، والكثافة السكانية الرهيبة التي تزداد عاما بعد عام، في ظل ارتفاع باقي المؤشرات الأخرى مثل الضغوط الشعبية الرهيبة للالتحاق بالتعليم، هذا التناقض بين المؤشرات السابقة يتطلب من الدولة أن تعيد النظر فى سياساتها التعليمية، وأن تعمل على إصلاح التعليم الأساسي بدءا من منظومة التمويل ومرورا بباقي المدخلات الواجب إصلاحها، ليكون التمويل هو أساس الإصلاح، وليبدأ الإصلاح بداية جادة من خلال تحقيق أعلى معدلات الاستيعاب والقضاء على الفترات الدراسية المتعددة، وإعادة السف السادس الابتدائي والاستجابة للمطالبة الملحة من قبل الشعب لإلحاق أبنائهم بالتعليم، وتفعيل دور المساهمة الشعبية في تمويل التعليم الأساسي.

ومن خلال قراءة واقع التعليم الأساسي يمكن إجمال أهم المشكلات التي تواجه هذا التعليم فيما يلي:

١- انخفاض نسب الالتحاق والقيد بالتعليم.
٢- انخفاض الاستيعاب بالتعليم.
٣- ارتفاع كثافة الفصول والعمل بنظام الفترات وتدني حالة المباني وقلة التجهيزات.
٤- التأخر الدراسي والرسوب.
٥- التسرب من التعليم الأساسي.
٦- ارتفاع نسبة الأمية.
٧- انخفاض أعداد المعلمين بالنسبة لأعداد التلاميذ.
٨- ضعف الإنفاق الحكومي على التعليم الأساسي وتفاوت هذا الإنفاق بين الفئات المهمشة والفئات العليا.

وفيما يلي استعراض موجز لهذه المشاكل وأهم مؤشراتها الرقمية:

١- انخفاض نسب الإلتحاق والقيد بالتعليم:

ويقصد به عدم التحاق التلاميذ بالمدرسة والاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة لهم مع علمهم بوجود هذه الفرص بل ودعوتهم إليها وقد يرجع ذلك لامتناع الأسرة عن إلحاق أبنائها بالدراسة حيث أنهم مصدر رزق الأسرة، بالإضافة إلى بعد مكان المدرسة عن مسكن التلميذ، وعدم الإحساس بأهمية العائد من التعليم، وانتشار بعض المفاهيم الخطأ

في بعض المجتمعات التي ترفض تعليم الإناث، هذا على الرغم من أن قانون الإلزام يعاقب ولي الأمر لإحجامه عن تعليم ابنه وإلحاقه بالسلم التعليمي.

٢- انخفاض نسب الاستيعاب بالتعليم:

تعد مشكلة الاستيعاب الكامل لكل الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام في من أخطر القضايا التي تواجه قطاع التعليم في المرحلة الابتدائية باعتبار أن التعليم حق كفله الدستور والتزمت قوانين التعليم بالعمل على تنفيذه.

ويقصد بالاستيعاب أنه نسبة ما تم قبوله من الأطفال بالفرقة الأولى من التعليم بالمرحلة الابتدائية سواء في المدارس النظامية التي تنشئها الدولة أو في المدارس الخاصة ذات المصروفات إلى باقى الأطفال فى نفس الفوج السنى، ونسبة الاستيعاب هي المقياس الكمي الذي يبين قدرة أجهزة التعليم على استيعاب الأطفال في سن الإلزام داخل المدارس.

٣- ارتفاع كثافة الفصول:

يعاني التعليم الأساسي من أزمة كثافة الفصول، مما دعا العديد من المدارس للعمل لأكثر من فترة واحدة في كثير من المناطق، وقد أدى هذا الوضع إلى سلبيات منها:

* إجهاد المعلم.
* استهلاك أسرع للمباني المدرسية وعدم القدرة على صيانتها.
* انخفاض قدرة التلميذ على التحصيل بسبب ضغط اليوم المدرسي.
* عدم كفاية الأنشطة الرياضية والتربوية التي تهدف إلى العناية بالطفل والاهتمام به ورعايته صحيا واجتماعيا ورياضيا وفنيا.

وتشير مؤشرات كثافة الفصول إلى ما يأتي:

أ- زيادة متوسط كثافة الفصل في التعليم الحكومي مقارنة بالتعليم الخاص سواء في المرحلة الابتدائية أو المرحلة الإعدادية.
ب- ارتفاع متوسط كثافة الفصل في المرحلة الابتدائية للمدارس الحكومية وذلك رغم اهتمام الدولة بإنشاء المدارس الجديدة والفصول الجديدة داخل المدارس الموجودة أصلا.

٤- التأخر الدراسي:

هناك عوامل عديدة مسئولة عن التأخر الدراسي لدى طلاب التعليم الأساسي منها انخفاض مستوى معيشة الأسرة مما أدى إلى تشغيل أبنائهم في أعمال الزراعة وحرف أخرى مختلفة وكذلك الهجرة الموسمية بحثا عن الرزق وظروف أفضل للعمل.

وهناك عوامل اجتماعية مسئولة عن التأخر الدراسي منها العادات والتقاليد خاصة في الريف مثل عدم الوعي وتراجع التعليم كأحد أسباب الحراك الاجتماعي، والنمط المعيشي للأسرة، وعدم الاهتمام الكافي بالتعليم من قبل الأسرة خاصة بالنسبة للإناث، كما أن النظام التعليمي نفسه قد يكون مسئولا عن التأخر الدراسي بسبب مشكلات الإنفاق وعدم الإعداد الجيد للمعلمين وتعدد الفترات الدراسية في كثير من المدارس مما يؤثر بالتأكيد سلبا على مستوى التحصيل الدراسي.

٥- التسرب من التعليم الأساسي:

تعد مشكلة التسرب من التعليم الأساسي من أهم المشكلات التي تعاني منها العملية التعليمية في المجتمع المصري لأنه يعد مصدرا أساسيا من مصادر الأمية بل وتحتل المرتبة الأولى في أسباب انتشار الأمية في مصر ويظهر بصورة أكثر وضوحا في القرى والأحياء الشعبية من المدن.

وهناك مجموعة من العوامل الكافية وراء مشكلة التسرب أهمها:

أ- **عوامل اقتصادية:** تتمثل في إغراءات سوق العمل وزيادة الطلب على العمالة غير الماهرة بأجور مرتفعة نسبيا، وطبيعة الاقتصاد الريفي من حيث طبيعة الحيازة وأسلوب الاستغلال الزراعي، موسمية العمل الزراعي مما يؤدي إلى الاعتماد على الأبناء لزيادة دخل الأسرة.

ب- **عوامل اجتماعية:** وأهمها عادات الريف المتمثلة في زواج البنات في سن مبكرة، وإجبار الأبناء على ترك المدارس، وطموح الأسرة، ومدى التفهم العام لقيمة التعليم.

ج- **عوامل كفاية النظام التعليمي:** وأهمها عدد وكفاءة معلمي المرحلة الابتدائية المؤهلين تربويا لتعليم التلاميذ وكذلك عدم ارتباط المنهج الدراسي بالبيئة وأيضا زيادات فترات العمل في بعض المدارس لثلاث فترات.

٦- ارتفاع نسبة الأمية:

إن الأمية لا تزال تمثل المشكلة الرئيسية أمام خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد نالت مشكلة الأمية اهتماما كبيرا في المجتمعات المعاصرة لأنها السبب الرئيسي وراء العديد من المشكلات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية أيضا. فهي ترتبط بالمشكلة السكانية وتدني مستوى الإنتاج وتدهور الصحة العامة وتلوث البيئة ونقص الوعي التنموي والسياسي، ووجود مشكلة الأمية يعوق حركة التنمية بأشكالها كافة ولا شك أن التعليم يؤثر على الإنتاجية ولرفع مستوى المعيشة لأي مجتمع لابد من تعليم أبناءه ومحاربة الأمية بشتى الطرق وذلك لأن ارتفاع مستوى التعليم قد يكون شرط أساسيا لتحقيق معدلات عالية من التنمية.

ج: التعليم الثانوي:

يرتبط التعليم الثانوي بالعديد من المتغيرات، منها:

- تزايد حجم القيد بمرحلة التعليم الأساسي.
- مدى الالتزام التعليم الثانوي.
- نوعية التعليم الثانوي.
- مدى حاجة سوق العمل للمؤهلات التي يمنحها التعليم الثانوي.

وهنا عندما نتناول الحديث عن التعليم الثانوي ومخصصاته المالية تجدر الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات هي:

- التعليم الثانوي قد يمثل على المستوى العام إهدارا للمال العام، والواقع الذي يعيشه النظام التعليمي الآن فيما يخص التعليم الثانوي يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن سياسة التمويل التي تنتهجها الدولة بحاجة إلى إعادة النظر فيها من جديد وفق المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية.

- مدارس التعليم الثانوي العام تعاني الكثير من المشكلات فالطلاب لم يعد لديهم الانتماء لمدارسهم، وأصبح وجودهم بالمدرسة محل شك، والإدارة لا تملك حولا ولا قوة، والمعلمون يأتون إليها كل صباح للتوقيع بالحضور أول النهار ثم العودة إلى التوقيع بالانصراف آخر النهار، وما بين أول النهار وآخره مزيد من عدم الالتزام داخل الحصص وعدم الالتزام

بالخطط التدريسية ومتابعة الطلاب أمر مستحيل في ظل مدارس هجرها الطلاب، ومن هنا فلابد من إعادة النظر إلى تلك المدارس ومدى جدواها وسبل إصلاحها.

أما على مستوى التعليم الثانوي الفني فتتمثل أزمة التمويل في:

- عدم توافر الخامات.
- فقر في أدوات الصيانة والكوادر البشرية المدربة.
- اعتماد ميزانيات هزيلة لتمويل التعليم الثانوي الصناعي.
- النظرة المجتمعية السلبية للتعليم الفني في مصر أثرت على معدل الأداء بهذه المدارس حيث سادت ثقافة الانهزام والتواكل.
- غياب التواصل بين تلك المدارس ومتطلبات المجتمع من الكوادر البشرية المدربة.
- المنتج المدرسي لهذه المدارس لا يتمتع بصفات المخرج الجيد، مما يعد إهدارا للنفقات يستدعي – كذلك ضرورة التدخل الفوري لإنقاذ التعليم الثانوي.

ولعل الدولة بدأت أخيرا تفكر في إصلاح التعليم الثانوي، ولكن هذا التفكير نتمنى أن يخرج من إطار التنظير إلى إطار التطبيق العملي الذي يرقى بالأمة، ولابد أن تكون مبادرات الدولة لإصلاح التعليم الثانوي والارتقاء به مراعية لمتطلبات المجتمع، والعالم المحيط وأن تدعم هذه التوجهات من خلال المؤسسات الأهلية، ورجال الأعمال وأن يكون التعليم الثانوي العام والفني هو اللبنة الأولى في بناء حضارة الدولة والنهوض بها من كبوتها، والتمويل أيضا يعد حجر الزاوية في الإصلاح التعليمي المنشود للتعليم الثانوي في مصر، ويصدق النوايا، ترى مشروعات التطوير النور؟

ونرى هل الدولة فعلا بدأت تؤمن بأهمية الإصلاح؟ أم أن الأمور دائما كما هي لا تعديل ولا تغير؟!!

عاشرا:الأزمة الاقتصادية والقطاع التعليمي الخاص

تفرض الأزمة الاقتصادية على دول العالم النامى ضرورة وجود نظام يواجهها ويؤدي إلى إصلاح اقتصادي يحد من آثارها السلبية الاجتماعية والسياسية والتعليمية ويقلل من الاختلالات الداخلية والخارجية.

وتؤدي رغبة هذه الدول في الوصول إلى حلول أفضل إلى تبني سياسات اقتصادية تقوم على تغييرات هيكلية تقلل من تحمل الدولة لدورها الزائد في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية هذه السياسات الجديدة تفرض على الدولة التخفيف من تحملها للعبء الذى لا تستطيع أن تقوم به تاركة المجالات لمشاركة القطاع الخاص والقطاعات الأجنبية لدورها. حيث ترى هذه الدول أن برامجها الإصلاحية ستؤدي إلى توفير ظروف مناسبة لوحداتها لتقوم بعملها بشكل أفضل كما ستقوم هذه الدول بالتخلص من المؤسسات ذات الأعباء الكبيرة والتي لا تؤدي عملها بالشكل المناسب رغبة في إعادة تدوير الأموال المحصلة من بيع بعض المؤسسات في الاستثمار مرة أخرى، كما ستؤدي هذه البرامج إلى تخفيف العبء عن كاهل الأجهزة الحكومية، بالإضافة إلى توفير نمط جديد من أنماط الإدارة للمشروعات المخصصة يسهم في زيادة إنتاجيتها، وزيادة دخول عمالها والعاملين بها ويؤدي ذلك إلى زيادة قدرة الدولة على تحقيق رفاهية أكثر لأفرادها، ورغم أن هذه الدول تقوم بتوفير التعليم بالمجان إلا أن ما تخصصه من أموال للإنفاق على التعليم لا يفي باحتياجات المتزايدة نظرا لزيادة السكان كما لا يفي بتطلعات السكان لمزيد من التعليم أو لتطلعاتهم للعمل في سوق العمل أو تأثر تعليمهم بالإنتاجية، وكان لنقص النفقات المخصصة للتعليم الأثر البالغ في تدني نوعية الخريجين وفي انحياز الخريجين إلى القطاعات النظرية التي لا يحتاج إليها سوق العمل وإلى تدني المستوى التعليمي المقدم للطلاب وارتفاع كثافة الفصول وعدم توافر الوسائل والتكنولوجيا التعليمية.

كما أسهمت برامج الإصلاح الاقتصادي في زيادة تكاليف التعليم لمختلف فئات المجتمع كما تزايد الاتجاه إلى التعليم الخاص وظهرت الحاجة للمدارس الدولية ولمدارس اللغات لكي يتفق التعليم مع متطلبات التعليم الدولي، وكان للإصلاح الاقتصادي أثره في تزايد نسب التسرب وانخفاض نسب القيد.

وأمام الزيادة الرهيبة في عدد السكان وما ترتب عليها من زيادة رهيبة في أعداد الطلاب، وارتفاع كبير في نفقات التعليم، كان لابد من البحث عن مصادر غير تقليدية لتمويل التعليم، ويعد هذا الاتجاه نتيجة لسياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية التي عملت من ناحية على ضغط الإنفاق وبالتالي الحد من الاستثمارات العامة.

ومن ناحية أخرى إفساح المجال للقطاع الخاص ليحل محل الدولة في العديد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، ويبدو أن تقلص الإنفاق على التعليم الحكومي أدى إلى البحث عن مصادر جديدة لتمول التعلم وأهم هذه المصادر القطاع الخاص يشاركه القطاع الأهلي والقطاعات الوقفية أحيانا وفيما يلي عرض موجز لسياسات البحث عن بدائل لتمويل التعليم.

بدأت الدولة البحث عن مصادر بديلة أو إضافية لتمويل التعليم، وذلك بأن يتحمل الطالب جانبا من التكاليف الدراسية، ونجد أن مصر في عام ٩٨/٩٧ بلغت نسبة تمويلها للتعليم من ميزانية الدوله حوالي ٨٢% من إجمالي التمويل المخصص للتعليم. بينما نجد نسبة ١٠% كانت من الصناديق الخاصة بينما لا تتعدى نسبة باقي المصادر ٨% ، وهذا يعني أن النسبة الكبرى من التمويل تتحملها الحكومة، ولا تمثل إسهامات الطلاب وذويهم ورجال الأعمال وإيرادات الخدمات التعليمية التي تتكبدها المؤسسات التعليمية في مصر نسبة تذكر، وإذا تمت المقارنة من ناحية الإنفاق الحكومي محليا وعالميا نجد مثلا دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تبلغ نسبة المشاركة الحكومية فيها حوالي ٧٠% وأعلى نسبة للتمويل الحكومي في النمسا بلغت ٩١% يليها ألمانيا ٩٠% وكانت أدنى نسب التمويل الحكومي في كوريا الجنوبية وبلغت ٢٢% وفي اليابان ٤٠% والولايات المتحدة الأمريكية بلغت النسبة من ٥٠%: ٥٩,٥% وهذا مع الفارق الرهيب بين المستويات التعليمية، فهذه الدول حسب سياسات إنفاقها التعليمي وتنوع هذه السياسات إلا أنها كلها تتفق في جودة المخرج التعليمي خلاف ما يحدث في باقي الدول النامية.

وعلى الرغم من تزايد الموارد المالية التي تخصصها الحكومة للتعليم فإنها لا تكفي لتغطية التكاليف اللازمة لإصلاحه، ومع ذلك مازالت مصادر التمويل الأخرى ضئيلة للغاية عند مقارنتها بالتمويل الحكومي، فالقطاع الخاص وتبرعات المجتمع المحلي، ومعونات الدول الأخرى لمصر هي مصادر قليلة لا نعتمد عليها كمصدر مستديم للتمويل، ومع ذلك فإن

المجتمع المحلي يتحمل عبئا في تمويل التعليم رغم قلته حكوميا، ولكن نرى تعاونا رهيبا بين الإنفاق الأهلي على التعليم الحكومي والإنفاق الأهلي على التعليم الحكومي في جانب خاص بعيد عن الصيغة الحكومية أعنى بذلك الدروس الخصوصية ذلك الوباء الذي يتحمل تبعاته الأسرة.

هذا وتشكل أرقام الموازنة بيان للإنفاق الحكومي على التعليم ويبرز الأموال المقدمة سواء من جهات أجنبية سواء أكانت حكومية أو صناديق تنمية إقليمية أو عالمية أو البنك الدوري أو غير ذلك ممثلا في صورة قروض ميسرة تحمل اسم "المعونات" هذا وتعتبر أنظمة القروض كآلية لاسترداد التكاليف أمرا شائعا في الدول المتقدمة، وبعض الدول النامية وذلك من أجل تغطية تكاليف التعليم كذلك تكاليف الإقامة والانتقال من خلال الطلاب أنفسهم بعد تخرجهم والتحاقهم بأعمالهم التي أعدوا لها وبالطبع على كل طالب أن يلتزم بسداد ذلك القرض، وقد ساعدت هذه القروض المقدمة للطلاب في زيادة الطلب على التعليم وتمكين الكثير من الطلاب الفقراء من الالتحاق بالجامعات وفي الغالب تؤدي هذه الإستراتيجية إلى توفير موارد مالية كثيرة تغطي معظم التكاليف المطلوبة.

الخلاصة:

يتفق الجميع على عدم قدرة دول العالم النامى على توفير الموارد اللازمه لتقديم تعليم متميز بجوده عاليه لابناء مجتمعاتهم بالشكل الذى يتناسب مع طموح سكان هذه المجتمعات ويتناسب مع متطلبات التقدم وتحديات العولمه، وزاد من هذه الأزمه مجموعة من العوامل والمتغيرات التى تواجه هذه الدول وتحد من قدرتها على توفير أموال اضافية تخصص للتعليم .